تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق

بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة(الاستثمار في البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2013)المقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

د.احمد جاسم محمد المطوري **م.م. احمد جبر سالم السالم**

Suggested methods for financing the infrastructure sectors in Iraq

Dr. Ahmed Jasim Mohamed **Ahmed Jabur Salim Alsalim**

****

تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق

د. احمد جاسم محمد المطوري
م.م.احمد جبر سالم السالم

المستخلص

يعد الانفاق الاستثماري احد المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة التي تقود الى النمو الاقتصادي كونه يسهم وبشكل كبير في التراكم الرأسمالي، وذلك عن طريق الاضافة الى ما موجود فعلا من ابنية ومعدات رأسمالية من جهة، وتعويض ما تم فقدانه من طاقات انتاجية عن طريق الاندثار من جهة اخرى، ولذلك فأن الاستثمار بأنواعه كافة يعد احد المصادر المهمة لتمويل المشاريع سواء كانت انتاجية ام خدمية، فضلاً عن اسهام الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل الآلات والمعدات والخبرات وتطوير مهارات العاملين، ومن ثم فأن العراق يحتاج الى تحسين مناخ الاستثمار لكي يسهم في تشجيع المستثمرين المحليين وجذب المستثمرين الاجانب، ولذلك فأن العراق بحاجة الى تذليل الصعوبات والمخاطر التي تقف عقبة في وجه المستثمرين، وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات وانشاء المحاكم الخاصة بالقضايا التجارية، لان الاستثمار الاجنبي غير متاح بصفة مطلقة وانما هناك منافسة شديدة لجذبه من قبل اغلب الدول سواء كانت نامية ام متقدمة بصفة عامة، ودول الجوار بصفة خاصة حيث ان اكبر متلقي للاستثمارات في منطقة الخليج العربي المملكة العربية السعودية، بالرغم من انها لم تتعرض الى ازمات كالتي تعرض اليها العراق، ولذلك فأن امام العراق الكثير من التحديات التي تتطلب الدراسة والبحث والمعالجة في سبيل الوصول الى نتائج ايجابية ملموسة.

ABSTRACT

The investment spending one of the important macroeconomic variables that lead to economic growth, which contributes significantly to capital accumulation, and by added to what already exists of buildings and capital equipment on the one hand, and make up for what has been lost from productive capacities by extinction on the other hand, Therefore, the investment of all kinds is one of the important sources of funding for projects, whether production or service, as well as the contribution of foreign direct investment in the transfer of machinery, equipment and expertise and develop the skills of workers, and then, Iraq needs to improve the investment climate in order to contribute to the promotion of local investors and attract foreign investors and therefore Iraq, the need to overcome the difficulties and risks that stand obstacle to investors, through the enactment of laws and legislation and the establishment of special courts trade issues, because foreign investment is available as an absolute, but there is intense competition for lured by most countries, whether developing or developed in General, and the neighboring countries, in particular, as the largest recipient of investments in the Gulf region, Saudi Arabia, although it was not exposed to crises such as those exposed to it Iraq, so Iraq has a lot of challenges that require study and research and treatment in order to reach positive results of concrete

المقدمـــة

يعد توفر البنية التحتية في اي بلد احد الركائز الاساسية التي تسهم في دعم وزيادة النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية ، فضلا عن تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاجنبية والمساعدة على جعل المنتجات المحلية قادرة على تلبية الطلب المحلي ومنافسة البضائع الاجنبية في الاسواق المحلية والخارجية، وعلى الرغم من سعي اغلبية البلدان النامية التي نالت استقلالها السياسي والاقتصادي على تنفيذ برامج التنمية وتوظيف ايراداتها في مجالات التنمية الصناعية والبنية التحتية، لكننا نرى ان هناك فجوة كبيرة ما بين المتاح والمطلوب مايزال في تزايد مستمر وذلك بسبب التطورات السريعة التي حدثت في نمو السكان بنسب مرتفعة نسبياًادت الى تزايد عدد السكان، فضلاً عن التطورات الكبيرة التي حدثت في مجال العمران في الابنية وبخاصة في المدن. لذا امام هذا التطور السريع يحاول العراق اللحاق بركب الدول المتقدمة لذا فقد عمد العراق الى توظيف ملايين الدولارات وبخاصة خلال خطط التنمية القومية ابان العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين والتي تركز تمويلها وبشكل كبير على العائدات النفطية .

مشكلة البحث: التدمير الذي اصاب البنية التحتية في العراق اسهم في تراجع الخدمات التي تقدمها البنية التحتية، ولأجل النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة فان ذلك يتطلب توفير الاستثمارات سواء كانت محلية ام اجنبية.

هدف البحث: بيان الواقع الفعلي لاستثمارات البنية التحتية في العراق واهم التحديات التي تواجهه.

فرضية البحث: على الرغم من اهمية البنية التحتية في الاقتصاد الوطني وكثرة الانفاق على هذا القطاع الا انه مازال متخلف نسبياً.

منهجية البحث: استخدم الباحث المنهج الاستنباطي في دراسة وتحليل الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في العراق

مدة البحث: شملت حال البنية التحتية في العراق للمدة 2003– 2013.

خطة البحث: قسم البحث الى اربعة اقسام شمل القسم الاول تعريف الاستثمار والنية التحتية، في حين ذهب القسم الثاني لتوضيح الانفاق الاستثماري في العراق، في حين جاء القسم الثالث ليستعرض الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص، اما القسم الرابع فجاء لتوضيح التحديات التي تواجه الاستثمار في البنية التحتية في العراق

اولاً: تعريف الاستثمار والبنية التحتية

تم استخدام مصطلح البنية التحتية منذ عام 1927وذلك للإشارة إلى الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية، والأشغال العامة المماثلة المطلوبة للاقتصاد، فضلاً عن المنشآت العسكرية الدائمة اللازمة للدفاع عن البلاد(oxforddictionaries,2014: 3)،وارتبط مفهوم البنية التحتية في أغلب الدول النامية بالدولة بأنها الراعي الأول لتقديم الخدمات من خلال الانفاق العام الاستثماري الذي يمول من خلال موازنتها، وذلك لان هذه المشروعات تحتاج الى مبالغ ضخمة قد لا يستطيع القطاع الخاص من تمويلها بمفردة من جهة، وقلة العائد المتحصل وطول مدة الانشاء من جهة اخرى .

تعرف البنية التحتية انها راس المال العيني المستثمر في مجالات الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والتي تشمل الطرق والجسور والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديد والموانئ والمطارات والتي يهدف من خلالها تقديم الخدمات لجميع القطاعات الانتاجية والخدمية بصورة عامة والقطاع

الخاص بصفة خاصة، فضلا عن جميع خدمات البنية التحتية الاجتماعية والتي تشمل الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الاسكان(داغر، وعلي، 2010، 116)، كما تعرف البنية التحتية بانها تنظيم مكاني يشمل جميع الخدمات التي تقدمها المرافق العامة التي بدونها تصبح حياة الافراد في غاية الصعوبة من جهة، وتلكأعملية الانتاج من جهة ثانية، ولذلك لابد من توافرها بصورة كلية او جزئية وبحسب الحاجة لكل محافظة او اقليم (الهيتي،2011 :22). بينما يعرف الاستثمار بانه عبارة عن شراء السلع الرأسمالية والتي تشمل المكائن والمعدات والمباني والتي تدخل بصورة مباشرة في العملية الانتاجية، ولذلك تطلق تسمية الاستثمار الحقيقي على مثل هذا النوع من الاستثمار هذا من جانب ، ومن جانب اخر كما يطلق على النوع الاخر بالاستثمار المالي والذي يشمل شراء الاسهم والسندات والنقود ويسهم هذا النوع من الاستثمار بصورة غير مباشرة في دعم العمليات الانتاجية والخدمية من خلال توفير السيولة للمنشاة الانتاجية والخدمية وذلك عن طريق السوق المالية من جانب اخر (Barro,1984: 222)، وكذلك يشمل الاستثمار نوعين الاول يسمى الاستثمار العام والثاني يسمى الاستثمار الخاص إذ يتمثل الاول بالإنفاق الحكومي الاستثماري على المشروعات الانتاجية المختلفة او تكوين اصول انتاجية جديدة مثل زيادة المخزون السلعي من المواد الاولية وتشييد المدارس والمستشفيات واقامة المحطات المائية والسدود واستصلاح الاراضي واقامة مساكن ومشروعات او انتاج السلاح والمعدات الحربية والمطارات والطرق العامة(الامين،2002 :111)، فضلاً عن الاستثمار في راس المال البشري من خلال الانفاق على التعليم والتدريب وبناء المهارات ويدخل ضمن ذلك الانفاق على البحث والتطوير(العبيدي،2002: 8)، ويتحكم في الاستثمار الحكومي الجوانب الاجتماعية والسياسية اكثر من اعتماده على الجانب الاقتصادي حيث لا يتوقف هذا الاستثمار على العائد منه مثل الاستثمار الخاص بل ينظر للعائد من الاستثمار الحكومي على انه ذات عائد اجتماعي ، اما الاستثمار الخاص فيقوم به شخص او شركة او هياة خاصة ويكون على نوعين الاول الاستثمار المحلي والثاني الاستثمار الاجنبي ويقسم الاخير الى استثمار اجنبي مباشر واستثمار اجنبي غير مباشر والذي يسعى من خلاله المستثمرون الى تكوين محافظهم المالية وتنويعها كلاً بحسب امكاناته وخبراته، وذلك من اجل المحافظة على مراكزهم الاستثمارية في اسواق الدول المضيفة او تعديلها وذلك من خلال الدخول او الخروج من او الى الاسواق المالية، معتمدين على تطور هذه الاسواق في تلك الدول، حيث ينعكس اثر تلك العمليات وبصورة مباشرة على استقرار الاسواق المالية في تلك الدول.

ثانياً: الانفاق الاستثماري في العراق

تشير النظرية الاقتصادية الى ان معدلات الاستثمار المتحققة في الاقتصاد هي الوسيلة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة والتي تبين مدى الترابط بين معدلات النمو المتحقق من خلال العلاقة مع الناتج المحلي الاجمالي (ساموبلسون، 2006: 611).

اشارت التقديرات التابعة للصندوق والبنك الدوليين بعد عام 2003 الى ان العراق بحاجة الى70–100 مليار دولار لإعادة الاعمار (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2003: 3).حيث ان البنك الدولي قدر حاجة البنية التحتية للقطاع الصحي بحوالي 1.6 مليار دولارات،وحوالي 6.8 مليار دولار لقطاع المياه والمجاري، فضلاً عن ان قطاع الكهرباء يحتاج الى 12 مليار دولار(التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، 2009: 109)، ان القائمين على التخطيط يدركون حجم الخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد العراقي ابان الحقبة التي سبقت 2003، ولذلك فان العراق بحاجة الى استثمارات ضخمة لإعادة اعمار البنية التحتية والقطاعات

الاقتصادية. وان هذه الاستثمارات تمول عن طريق الأنفاق الحكومي المدعوم بالإيرادات النفطية، فضلا عن المنح والمساعدات التي تقدم من الدول المانحة والتي تقدر بحوالي 31.5 مليار دولار تنفذ فيها المشاروعاتخلال المدة 2003–2007، حيث كانت الحصة الاكبر من نصيب الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 18.5 مليار دولار وتعهدت الدول المشاركة في مؤتمر مدريد تقديم 8 مليارات دولار فيما قدمت قروض ميسرة طويلة الاجل بحوالي 5 مليارات دولار من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي(وزارة التخطيط، 2005: 28).

اشارتتقارير البنك والصندوق الدوليين الى انفاق اكثر من 20 مليار دولار حتى عام 2006من اموال المساعدات الامريكية، و37 مليار دولار من صندوق تنمية العراق وهي الاموال المتراكمة من عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ومع ذلك فان العراق لم ينتج الا كميات اقل من النفط والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية والمياه(Burke,2006:1)، وأن صرف 30% على الامن دفعت من كلف المشروعات،وكانت 20% حصة التكاليف الادارية، فضلاً عن اجور الخبراء الاجانب والايفادات والشحن وعمولات الوسطاء، وان مابين 20%–30 من مجموع المنح والمساعدات قد صرفت فعلاً على اعمار البنية التحتية وبعض المنشاةالحيوية في القطاع النفطي وبخاصة بناه التحتية(خطة التنمية الوطنية 2007–2010، 2008: 23).

لم تجر الولايات المتحدة الامريكية مسحاً للبلاد لمعرفة القدراتوالاحتياجات، فضلاً عن عدم وجود خطة تنمية وطنية متكاملة تضع فيها سلماً للأولويات، بمعنى ان الولايات المتحدة الامريكية لم تخطط بشكل واقعي للتعامل مع التحديات في اقتصاد تديره الدولة، فكانت جهود السلطة المؤقتة في ادخال اصلاحاتسريعة من اجل التحرر بحيث وصلت الى الفوضى وفتح الحدود امام البضائع والشركات بشكل غير مدروس، ولم تساعد في انشاء قطاع المال والاعمال ليعمل بشكل صحيح وكان السبب عدم وجود قنوات فعالة من جانب العراقيين ذات رؤية استراتيجية توضح الامور وتضع سلم الاولويات ومن ثم عرضها على الوكالة الامريكية للتنمية، فضلاً عن ان الوكالة الامريكيةللتنمية لم تجر المسح الميداني الكافي للبنية التحتية للعراق ومن ثم تحليل المتطلبات الحالية والمستقبلية، كما تم الاعتماد على المعدات القديمة والمتهالكة وقد اعتمدت على زيادة الصادرات النفطية. ومما فاقم الامور اكثر فشل الامريكان في التخطيط للأمن والاستقرار مما جعل امور البلاد من سيء الى اسوأ يوماً بعد اخر، وافتقار معظم الموظفين الامريكيين الى الخبرة والكفاءة الاساسية في العمل في بيئة مكافحة التمرد وعدم الاستقرار الامني، فضلاً عن ابعاد معظم العراقيين في المشاركة لأعمار العراق وبخاصة من ذوي الخبرة والاختصاص خشية منافسة الموظفين الامريكيين الذين يتسلمون مبالغ كبيرة شهرياً بوصفهم خبراء، ولذلك نرى حتى عام 2006 ان اغلب المشروعات اعطيت لغير العراقيين من الشركات متعددة الجنسية(Burke, 2006:2)،لذا يمكن ان نعد السنوات الثلاثة الاولى بعد عام 2003 اعواماً ضاعت فيها الاموال ولم تترك تلك المبالغ اي نتائج تذكر في مجال اعادة اعمار البنية التحتية في العراق، وذلك بسبب التدخل الواضح للقوات الامريكية في ادارة وتوجيه دفة الحكم في العراق

ثالثاً: الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص

1- الاستثمار الحكومي:

تركز اعادة الاعمار في العراق بعد عام 2003 على مشروعات البنية التحتية ذات الجودة العالية والمكلفة في الوقت نفسه مثل اعمار البنية التحتية للقطاع النفطي وبخاصة شبكة الخطوط الناقلة للنفط. فضلاً عن اعتماد جودة منخفضة ورخيصة بعض الشيء في اعمار محطات الصرف الصحي وتجهيز المياه للمواطنين، وتركز الانفاق

الاستثماري على دعامتين رئيستين، الدعامة الاولى تعتمد على القطاع الخاص سواء كان محليا ام اجنبيا ويمول استثماراته بطرق مختلفة ومتنوعة ، في حين يعتمد القطاع العام على ايراداته السيادية من وفورات في كافة القطاعات سواء كانت انتاجية ام خدمية، وابرز ما يمثل الحالة في العراق الاعتماد على الايرادات النفطية في تمويل الانفاق الاستثماري ،إذ قدرت النفقات الاستثمارية بحوالي 186 مليار دولار للمدة 2010–2014تمول بواقع 30% سنوياً من اجمالي الموازنة الاتحادية، وتجسيداً لمبدأ الشراكة الوطنية بين القطاعين العام والخاص فان الأخير يسهم بحوالي % 46.3 من المبلغ الكلي اي ما يعادل 86 مليار دولار في حين يسهم القطاع العام بحوالي 100 مليار دولار اي ما يعادل% 53.3،(خطة التنمية الوطنية 2010–2014، 2009: 18). فعلى سبيل المثال فان الاسهام في اعادة الاعمار لعام 2010 يتطلب الحصول على تمويل محلي واجنبي بواقع 42% و58% على التوالي والا فان عملية الاعمار تتطلب فترة طويلة تقدر بعشرين سنة(حامد، عبد الجليل،2011، 46).وبما ان الهدف الاساسي من هو الاستثمارات الحصول على معدلات نمو حقيقية بمعنى الحصول على مزيد من السلع والخدمات المنتجة بانواعها واصنافها كافة، وليست زيادة ظاهرية بسبب التضخم او ارتفاع اسعار النفط الذي ينعكس اثره الواضح في ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

أ- محددات الطلب على الاستثمار في العراق:

ان الطلب على الاستثمار في البنية التحتية في العراق يخضع لخمس محددات رئيسة وهي (Gunter, 2013:3)

- استبدال البنية التحتية التي دمرت خلال ثلاثة عقود من الصراع.
- توفير البنية التحتية اللازمة لحكومة العراق من مؤسسات قانونية وانظمة وتشريعات وقوانين وذلك من اجل ضبط عمل الحكومة.
- التوسع السريع لصناعة النفط والغاز لغرض التصدير وسد الحاجات المحلية وبخاصة للصناعات العراقية كالأسمدة والبتروكيمياويات والكهرباء التي تدخل في شتى مرافق البنية التحتية، وبخاصة اذا ما علمنا ان المحطات الغازية تشكل نسبة 44.85% كمتوسط للمدة 2004–2013 ،من انتاج الطاقة الكهربائية في العراق مقارنة بباقي المحطات الكهربائية التي تحتاج الى المشتقات النفطية.
- الاستعاضة عن الاستثمار في مرافق جديدة بالصيانة الكافية للمرافق القائمة على اقل تقدير في الاجل القصير والمتوسط.
- الافادة من الاستثمار الحكومي في البنية التحتية وذلك من اجل التخلص من الاثار السلبية لفشل السوق.

ب- الفجوة الاستثمارية في العراق:

اورثت الظروف التي مر بها العراق طوال العقود الماضية تركة ثقيلة على كاهل المتخصصين في الشأن الاقتصادي وولدت فجوة استثمارية كان من ابرز مسبباتها ما يأتي:-

- يعاني العراق من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاكإذ بلغت نسبة الانفاق على الغذاء من مجموع انفاق الاسرة الكلي على السلع الاستهلاكية حوالي% 31.9 عام 2012(الجهاز المركزي للإحصاء، 2013: 30)، مع وجود اعداد من السكان يعيشون تحت خط الفقر او بالقرب منه يقدر عددهم 6430240 وبنسبة 18.79% مجموع السكان لعام 2012(الجهاز المركزي للإحصاء، 2014: 30)، وتوقف العديد من المصانع وتسريح العديد من العاملين في الهيات التابعة للتصنيع العسكري والجيش والاجهزة الخاصة بعد عام 2003. وبعد تحسن الوضع المعاشي لفئة من السكان فان اغلب الزيادات التي حصلوا عليها مندخولهم الجديدة ذهبت

لتعويض مقتنياتهم التي فقدوها طوال الحقبة السابقة، اما الدولة فتواجه صعوبة ايضا لأنها تمول القطاع العام التابع لها من ايرادات النفط سواء كانت المنشاة تابعة للقطاع العام رابحة ام خاسرة وعلى سبيل المثال فان اكثر من 90% من المصانع الحكومية متوقفة اما بشكل كامل او متوقفة بشكل جزئي ومع ذلك فان الدولة تدفع مرتبات شهرية كرواتب واجور ومخصصات بلغت حوالي 31986.07 مليار دينار، لحوالي 2907776 موظف، ومن ثم فأن فقرة النفقات الجارية التي تشمل(تعويضات الموظفين، السلع والخدمات، الفوائد، الاعانات، المنح، المنافع الاجتماعية، المصرفات الاخرى، والموجودات غير المالية) شكلت نسبة% 61.19 من اجمالي النفقات العامة، بينما كانت النفقات الاستثمارية حوالي% 38.81من اجمالي النفقات العامة لعام 2012(الموازنة الاتحادية، 2013: صفحات متفرقة)، كما ان القطاع العاميسهم في الانفاق على السلع العامة المجانية وبنسبة%50 من نفقاتها في حين يسهم المواطنون بحوالي%1 فقط من تكلفتها الاجمالية والتي تمثل ايرادات بسيطة للموازنةالاتحادية(صالح، 2010: 60)، فضلاً عن الفوائد المترتبة على الدين الداخلي والخارجي والتي بلغت 1930675.801 مليار دينار، والديون والالتزامات الدولية بما فيها التعويضات والتي بلغت حوالي 7149501.550 مليون دينار(الموازنة الاتحادية، 2013: 55، 56) التي ارهقت الميزانيات الاتحادية.

- هروب معظم رؤوس الاموال والمستثمرين الى الخارج وبخاصة الى الاردن والامارات العربية المتحدة بسبب تردي الوضع الامني والاقتصادي والسياسي (حامد، عبد الجليل: 2011، 46).

ولأجل الوقوف على الواقع الفعلي للأنفاق الاستثماري الحكومي بشكل عام ومعرفة معدل التغيير في تلك التخصيصات فأننا سوف نستعين بالجدول (1)

جدول(1)

الانفاق الاستثماري ونسب التنفيذ في العراق للمدة2003-2013 (مليون دينار، نسبة مئوية)

السنوات	الانفاق الاستثماري(مليون دينار) (1)	معدل التغيير للأنفاق الاستثماري(نسبة مئوية%) (2)	المصروف الفعلي (3)	نسب التنفيذ(نسبة مئوية%) (4)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) (5)	الأنفاق الاستثماري/ الناتج المحلي الاجمالي(نسبة مئوية%)(6)
2003	3105450	-	-	-	29586000	10.5
2004	5752212	85	3014733	52.4	47959000	12
2005	613150.0	7	4572018	74.6	73533000	8
2006	12177645	98	6027680	49.5	95588000	13
2007	12723770.3	5	7723043.7	60.7	111455813	11
2008	30708375.6	141	22873474.6	74.5	157026062	20
2009	15083111.5	51-	13369508.7	88.6	130942187	11.5
2010	25683414.624	70	19895190	77.5	167093204	15
2011	38212789.8	49	28809059.67	75.39	223677005	17
2012	52333407.83	37	40907216	78.17	2451186418	21
2013	69373186.045	33	52072517	75.06	258127692	27

المصدر: وزارة المالية، سنوت مختلفة ، الموازنات الاتحادية للعراق، ، صفحات متفرقة ،بغداد، دائرة الموازنة.
– وزارة التخطيط، 2014 ، الانفاق الاستثماري في العراق، بيانات غير منشورة ، بغداد، دائرة الاستثمار الحكومي.
–العمودان 2،5 من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

واذا ما امعنا النظر في الجدول(1) خصوصاً في نسب تنفيذ الأنفاق الاستثماري الحكومي خلال المدة 2003–2013 نلاحظ ان نسب التنفيذ كانت كمتوسط للمدة 2004–2013 حوالي % 63، ويعد ذلك مؤشراً حيوياً، فضلاً عن ان معظم معدلات التغير في الانفاق الاستثماري كانت مقبولة. ماعدا عام 2009 كانت النسبة %–51 وكان السبب في ذلك تراجع اسعار النفط العالمية بسبب الازمة المالية لعام 2008 مما اثر ذلك في ايرادات الموازنة الاتحادية، وكمحاولة من قبل الحكومة لسد العجز حاولت الاقتراض من احتياطات البنك المركزي العراقي، لكن الاخير رفض تلك المحاولة وعدها خطوة مخالفة لقانون البنك 56 لسنة 2004 وانتهاكاً لاستقلالية البنك المركزي(حمد، 2010: 91). هذا من جهة، ولأجل الوقوف على المزيد من الحقائق التي تعكس الواقع الفعلي للاستثمار الحكومي وانعكاسات ذلك على نمو الناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى، فان بيانات الجدول (1) توضح ارتفاع نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بعام 2003،(ماعدا سنه 2005 وكان ذلك بسبب الوضع الامني)، وكان سبب الارتفاعيعود الى ان العراق قد شرع وبمساعدة الدول المانحة لإعادة الاعمار وبخاصة البنى التحتية بعد ثلاث عشرة سنة من الحصار الاقتصادي الذي طال كل المرافق الحيوية للاقتصاد سواء الانتاجية ام الخدمية.وفي محاولة من قبل المتخصصين في الدولة لرفع مستوى الانتاجية وتأهيل الكوادر البشرية والقضاء على الاختلالات الهيكلية وذلك بالتنويع الاقتصادي، ولذلك نرى من خلال الجدول ان هناك تحسن في نسبة الأنفاق الاستثماري/ الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مئوية. ولكن هناك راي مغاير على ما تعكسه بيانات الجدول وذلك لان القرار بعد 2003 لم يكن وطنياً وانما المبادرة كانت بيد سلطة الائتلاف المؤقتة وذلك عندما شرعت في فتح الحدود والسماح بدخول جميع البضائع من الدولكافة والتي كانت ولازالت تنافس البضائع المحلية، فضلاً عن سياسة الاغراق التي تمارس في العراق والتي قادت الى غلق الكثير من المشروعات الصغيرة والورش الانتاجية والبالغة حوالي 30 الف مصنع(صالح،2010: 60)، فضلاً عن تردي الخدمات المقدمة من قبل الدولة يوماً بعد اخر وبخاصة الخدمات التي تقدمها البنية التحتية، وانتشار ظاهرة الفساد ليشمل كافة التعاملات الحكومية مما قاد بدوره الى ارتفاع نسب التنفيذ التي في اغلب الاحيان لمتكن تنفيذاً فعلياً بل مجرد تنفيذ في الاوراق الرسمية ان وجدت.

ت– واقع الاستثمار الحكومي في قطاعات البنية التحتية:–

لقد تم التطرق فيما سبق الى الاستثمار العام ، ولذلك كان لابد من التطرق الى الاستثمار بنوع من الخصوصية التي تشمل بعض قطاعات البنية التحتية التي اسهمت في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ولذلك سوف نستعرض الاستثمار الحكومي على مستوى القطاعات الاقتصادية من خلال الجدول (2).

جدول(2)

التخصيصات الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية ونسب التنفيذ للمدة 2004-2013(مليون دينار)

السنوات	النقل والاتصالات	نسب التنفيذ%	المباني والخدمات	نسب التنفيذ%	التربية والتعليم	نسب التنفيذ%
2004	694632	61	1790672	61	170579	100
2005	500063	63	886428	93	150.000	99.7
2006	561524	55	1199079	86	179690	103
2007	513888.3	53	1590285.3	58	684378	24
2008	1270560	-	4985276	-	985876	-
2009	1080940	74	2859392	76	508633	74
2010	1538692	44	6789842	69	705481.697	36
2011	1848528	72	7796688	59	1410204.5	58
2012	2870015	68	8039128.957	87	1639425.081	78
2013	4423480.616	69	14891737.057	80	1790491.763	55

الاستثمارات فيالنقل والاتصالات/ الاستثمارات الاجمالية % (8)	الاستثمارات في النقل والاتصالات/ الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق، % (9)	الاستثمارات في المباني والخدمات / الاستثمارات الاجمالية % (10)	الاستثمارات في المباني والخدمات / الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق، % (11)	الاستثمارات في التربية والتعليم/ الاستثمارات الاجمالية % (12)	الاستثمارات فيالتربية والتعليم / الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق، % (13)
8.6	1.4	31	3.7	2.96	0.35
4.6	0.6	14.5	1.2	0.26	0.03
4.6	0.58	9.8	1.25	1.47	0.18
4	0.46	12.5	1.42	5.4	0.6
4.1	0.81	16.2	3.17	3.21	0.63
7.2	0.83	18.95	2.2	3.4	0.39
4.99	0.92	26.4	4	2.7	0.42
4.8	0.83	20.4	3.4	3.7	0.63
5.5	1.17	15.36	3.2	3.14	0.68
6.4	1.7	21.5	5.7	1.9	0.69

المصدر: وزارة التخطيط ، 2014، بيانات غير منشورة، صفحات متفرقة، بغداد، دائرة الاستثمار الحكومي.

ملاحظة: بيانات 2003 غير متوفرة بسبب الحرب وبحسب المصدر(دائرة الاستثمار الحكومي ،2014، بيانات غير منشورة، بغداد،).

الاعمدة من(8-13) عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه والجدول (1)

خصصت الحكومة المركزية ومن خلال الموازنات الاتحادية مبالغ للاستثمار في قطاعات البنية التحتية لكي تسهم هذه القطاعات في تقديم افضل الخدمات للأفراد، فضلاً عن اسهامها في النمو الاقتصادي للعراق،

ان التخصيصات الاستثمارية لقطاعات البنية التحتية بالرغم من اهميتها، لكنها غير كافية وبالامعان الدقيق الى الجدول(2) نلاحظ ان هذه التخصيصات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، قد بلغت في احسن حالاتها حوالي 1.7% لقطاع النقل والاتصالات،5.7% لقطاع المباني والخدمات،و0.69% لقطاع التربية والتعليم. وبناءً على ما تقدم تعد هذه المبالغ اقل بكثير من معدل الاستثمار في البنية التحتية الذي يوصي البنك الدولي به والذي يقدر7%– 9 من الناتج المحلي الاجمالي للبلد المعني(Kumo,2012:7)، ولذلك نرى ان اغلب المشكلات التي يعاني منها قطاع البنية التحتية في العراق ظلت قائمة لحد الان ومن ابرزها الفساد المالي والاداري المستشري في هذا القطاع الذي يكون تحت اشراف ومتابعة القطاع العام مما يفسح المجال وبشكل كبير امام الشركات المرشحة لتنفيذ مشاريع الكهرباء، ان تدفع الرشوة للمتنفذين من الموظفين القائمين على ادارة ومتابعة اعمال المشروعات الكهربائية من اجل ارساء العطاءات على تلك الشركات دون غيرها

(عبد الرضا، ومحمد،2015: 32)، ولذلك فنحن نستورد الكهرباء من دول الجوار، فضلا عن الاستثمارات الضخمة للقطاع النفطي ونحن ايضا نستورد المشتقات النفطية والغاز من ايران والغاز يهدر بملايين الامتار المكعبة حرقاً ويتسبب في خسائر مادية بملايين الدولارات، فضلاً عن تلوث الهواء الناجم عن حرق الغاز يومياً وارتفاع نسب الغازات التي تسبب التغيرات في المناخ والاحتباس الحراري.

لميحظ قطاع التربية والتعليم الا بتخصيصات استثمارية منخفضة،حيث انها عكست عدم ادراك المخططين بالأهمية النسبية لهذا القطاع الحيوي، حيث يعد من احد المحددات الاساسية للنمو الاقتصادي وذلك لدوره الفعال في تكوين راس المال البشري من خلال تطوير المهارات في التعليم والمعرفة والتدريب الذي يسهم وبشكل كبير في رفع انتاجية العاملين(Arvanitidis,2008: 6) في القطاعات كافةمن خلال رفع معدلات الانتاجية وتقليص الهدر في المواد الاولية والطاقة، والافادة من مخلفات العمليات الانتاجية وبخاصة المواد الكيمياوية في تلبية متطلبات انتاجية اخرى وهذا ما يتم فعلا في مشروعات الاسمدة والبتروكيمياويات كافةفي العالم المتقدم، فضلاً عن ان قطاع النقل والاتصالات يمثل اهمية كبيرة في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وذلك لما له من دور فعال وحيوي في تنشيط الاستثمار كونه يمثل مؤشراً حيوياً لمناخ الاستثمار، ولذلك فان تطوير البنية التحتية في هذا القطاع وبخاصة في مجالات النقل البحري والبري، فضلاً عن الاتصالات بفروعها كافة والتي تعد عوامل مهمة جاذبة للاستثمارات وبخاصة الاجنبية. فضلاً عن دور هذا القطاع في تنشيط حركة السياحة وبخاصة السياحة الدينية والتي تمثل جزءاً كبيراً من السياحة في العراق والتي لا تنقطع على مدار السنة، وتشكل الترابطات الامامية والخلفيةفي هذا القطاع اهمية كبيرة في تشغيل اعداد كبيرة من العاطلين إذ استخدمت الكثير من شركات النقل والحمايات للسياح وبخاصة لزوار المراقد المقدسة.

ان التخصيصات التي تم انفاقها على هذه القطاعات ليست قليلة او يسيرة الحصول في ظل الاحداث التي يمر بها العراق وبخاصة خلال مدة الدراسة 2003–2013، ولذلك فان الحكمة ليست فقط في انفاق المبالغ الاستثمارية فقط او نسب التنفيذ وانما العبرة تكون في النوعية على حساب الكمية ولذلك فان اغلب المشروعات التي تم تنفيذها لم تطابق المواصفات العالمية ونفذت في اغلبها من قبل شركات محلية لم تمتلك الخبرات،ولذلك فان هذه المبالغ لو وضعت تحت اشراف جهات متخصصة متكونة من اغلب الاختصاصات والتكنوقراط مع تطعيمها بخبرات اجنبية،

فضلاً عن تفعيل دور الجهات الرقابية النزيهة والمستقلة سواء كانت جهات حكومية ام مؤسسات مجتمع مدني لاستطاعت ان تشخص الاخطاء وتضع الحلول الجذرية في معالجتها بالسرعة الممكنة، وبهذا نكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في هذا المجال وتوصلنا الى حلول جذرية ونهائية لمعظم المشكلات المستعصية وبخاصة في مجال الطاقة الكهربائية.

2-الاستثمار الخاص:

يعد الاستثمار في القطاع الخاص مكملا حيوياً للاستثمار في القطاع العام، بحيث ان العلاقة بينهما يجب ان لا تكون محكومة بقانون الازاحة لاحدهما من ممارسة اعماله(عبد الرضا، 2008: 31)، ولذلك سوف نتناول الاستثمار الخاص في العراق وسوف نركز وبشكل كبير على الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك لدورها الكبير في نقل رؤوس الاموال والتكنولوجيا والآلات والمعدات والخبرات وتدريب الكوادر البشرية المحلية، اما فيما يخص القطاع الخاص المحلي في العراق فانه لم يحظ بالفرصة الحقيقية التي يستطيع من خلالها ان يظهر بالمستوى المطلوب حيث كان من المؤمل ان يكون له دور حيوي كما هو الحال في بعض الدول النامية وبخاصة دول النمور الآسوية، ويعود السبب في ذلك الى تعرضه لهزات عنيفة شملت تأميم المشروعات الخاصة ابان حكم النظام السابق، مما ادى الى هامشية هذا القطاع وتخلفه من حيث لم يسهم الا بمساهمات صغيرة في بعض القطاعات، فعلى سبيل المثال في قطاع النقل الخاص وتأسيس بعض المدارس والمستشفيات وبخاصة بعد عام 2003، ولذلك سوف تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق وذلك لأهميتها الكبيرة في النمو الاقتصادي والتي يعكسها الجدول(3) ومن ثم التنمية المستدامة لأي بلد سواء كان نامياً ام متقدماً، وتم اختيار المملكة العربية السعودية بوصفها بلداً نفطياً ومشابهاً لأغلب الظروف المناخية التي يعيشها العراق فضلا عن كونها بلداً مجاوراً للعراق ومن ثم فان اختيار التكنولوجيات او الآلات والمعدات التي تستخدمها الشركات الاجنبية التي تقدم الى العراق في سبيل الاستثمار يجب ان تكون بالمواصفاتنفسها، واذا ما علمنا ان السعودية تعد اكبر متلقٍ للاستثمارات الاجنبية المباشرة بالرغم من الوفرة المالية التي تتمتع بها من خلال تصديرها اكثر من عشرة ملايين برميل يوميا مما يولد مردودات مالية، فضلاً عن اختيار مجموع الاستثمارات التي دخلت الى دول غرب اسيا بوصف ان العراق والسعودية يدخلان ضمن تصنيف الاستثمار العالمي لهذه المجموعة وذلك لأغراض المقارنة.

جدول(3)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق والسعودية للمدة 2003- 2013(مليون دولار، نسبة مئوية%)

السنوات (1)	غرب اسيا (2)	العراق (3)	*الاهمية النسبية2/3% (4)	المملكة العربية السعودية (5)	*الاهمية النسبية2/5% (6)
2003	12314	-	-	778	6.32
2004	18581	90	0.48	1942	10.4
2005	34461	300	0.87	4628	13.4
2006	67121	394	0.58	17140	26
2007	78112	972	1.2	22821	29
2008	93547	1856	1.8	39456	42
2009	71885	1598	2.2	36458	50

48	29233	2.24	1396	60868	2010
31	16308	3.57	2082	53215	2011
25	12182	4.9	2376	48458	2012
21	9298	6.4	2852	44282	2013

Source :

1-World Investment report,2006 , FDI policies for Development National and International Economies Implication for Development ,p 301, New York and Geneva, United Nation.

2-World Investment report ,2012 FDI policies for Development National and International Economies Implication for Development ,p 171 , New York and Geneva, United Nation.

3-World Investment report ,2014 FDI policies for Development National and International Economies Implication for Development,p 207 , New York and Geneva, United Nation.

4-الاعمدة 4،6 من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول

يلاحظ من خلال الجدول(3) ان هناك انخفاضاً في الاستثمارات الاجنبية التي تدفقت الى دول غرب اسيا، وبخاصة بعد عام 2008 والتي بلغت 49266 كفارق للسنتين 2008- 2013، وبالرغم من ذلك كان هناك تحسن تدريجي طرأ على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق خلال المدة 2003-2013 إذ ارتفعت الاهمية النسبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق من 0.48 عام 2004 الى حوالي 6.4 عام 2013، بالرغم من ذلك الارتفاع الا انها لن تضاهي الاستثمارات التي تدفقت الى المملكة العربية السعودية التي تعد من اهم الدول العربية التي تستقطب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث انها استقطبت عام 2009 حوالي 50% من الاستثمارات الاجنبية المخصصة لدول غرب اسيا، وعلى الرغم من التراجع الكبير للاستثمارات المتدفقة للملكة العربية السعودية بعد عام 2009 إذ وصلت الاهمية النسبية 21% عام 2013 الا انها تعادل حوالي ثلاث مرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة الى العراق، فضلاً عن توظيف الاستثمارات الداخلة للسعودية في اكثر من مجال انتاجي او خدمي إذ اسهمت هذه الاستثمارات في رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي.في حين تركزت معظم الاستثمارات الاجنبية الداخلة للعراق في عقود التراخيص في القطاع النفطي، عدا مساهمة بسيطة تقدر بحوالي 6347 مليون دولار في قطاع الاتصالات الذي تحصد من وراءه شركات الاتصالات الخاصة ملايين الدولارات سنوياً كأرباح سنوية بالرغم من سوء الخدمة التي تقدمها. فعلى سبيل المثال نجد ان تركيا تستحوذ على حوالي 33637مليون دولار، وإندونيسيا 28720 مليون دولار، ومصر 17343 مليون دولار، والمغرب 11856 مليون دولار، من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة

الى دول منظمة التعاون الاسلامي والتي تستخدم في مجال البنية التحتية (OIC Economic Outlook,2013:108).

ان خدمات البنية التحتية هي ليست فقط عنصراً مهماً في جميع الانشطة الاقتصادية ولكنها ايضاً ضرورية لتوفير متطلبات الحياة البشرية وتحديد مستوى الرفاهية، كما انها داعم اساسي للتنمية البشرية.

رابعاً: التحديات التي تواجه الاستثمار في البنية التحتية في العراق

يواجه العراق الكثير من التحديات ومن اهمها التحديات الاقتصادية والسياسية والامنية التي تشكل احد العوائق الاساسية في طريق الاستثمار في البنية التحتية، وفيما يأتي اهم تلك التحديات:-

1- ارتفاع عدد السكان:

يعد الارتفاع المستمر في حجم السكان من اهم التحديات التي تواجه المخططين في العراق ولذلك يفترض توفير الكثير من الخدمات الضرورية في مجال البنية التحتية، حيث ان التقارير تشير الى ارتفاع حجم السكان في العراق من 26 مليون نسمة تقريباً عام 2003 الى حوالي 34 مليون نسمة عام 2012 وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو السكان الى حوالي 3%(المجموعة الاحصائية 2012-2013، 2014:1)،لذا فان هذا الارتفاع يتطلب تخصيصات كبيرة في الانفاق الاستثماري الحكومي وبخاصة في مجلات البنية التحتية التي تعاني من التدهور المستمر إذ يواجه العراق تحديات نوعية وكمية في مجال التعليم ونقص كبير في الوحدات السكنية وصل الى 3.5 ملايين وحدة سكنية، فضلاً عن الزيادة السكانية التي قدرت بحوالي 8 ملايين نسمة تحتاج الى خدمات كبيرة في مجال تجهيز الماء الصالح للشرب والصرف الصحي والخدمات الاخرى(وزارة التخطيط2010- 2014، 2009: 23) . ارتفاع حجم السكان بالرغم من تحسن الوضع المعاشي الذي يعكسه ارتفاع متوسط دخل الفرد من 963دولار عام 2004 الى حوالي 5560دولاراً عام 2012(صندوق النقد العربي، 2010-2012 : 306-332)، القى بضلاله على الوضع المعاشي للسكان من خلال ارتفاع نسب الاعالة الاقتصادية* في العراق لتصل الى7.28 افراد عام 2011، حيث ان اقصى درجة لهذا المعيار تصل الى 5 افراد، فكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض متوسط دخل الفرد(وزارة التخطيط، 2011: 91)، فضلاً عن وجود نسب بطالة بلغت كمعدل حوالي 11.9%(الجهاز المركزي للإحصاء ،2013: 189)، علماً أن هذه النسبة لا تعكس الواقع وذلك لان معدلات البطالة اعلى من ذلك بكثير وبخاصة في اوساط الشباب المتعلمين، حتى وان كانت هذه النسبة صحيحة فأنهانسبة مرتفعة مقارنة بمعدل البطالة الطبيعي الذي يصل الى حوالي (3%-4) من قوة العمل(زكي، 1998: 33). حيث ان ارتفاع نسبتي الاعالة والبطالة يؤثران بشكل كبير في حجم الادخارات المحلية للقطاع الخاص.

2- الادخارات

انخفاض الادخارات الخاصة في العراق ينطبق مع مفهوم النظرية الاقتصادية والواقع الفعلي الذي يؤكد انخفاض الادخارات المحلية في الدول النامية (زيني، 2009: 56)، وهذا ما سوف يوضحه الجدول(4) والذي يبين ادخارات القطاع الخاص في العراق لدى المصارف التجارية للمدة 2003-2012

*معدل الاعالة الاقتصادية استخرجت من قبل الباحث بالاعتماد على المعادلة التالية، عدد السكان غير النشيطين اقتصادياً/ عدد العاملين، لمزيد من المعلومات انظر :وزارة التخطيط،2011، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق،ص91 ،بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء.

جدول(4)

ادخارات القطاع الخاص في العراق لدى المصارف التجارية للمدة 2003-2012 (مليون دينار،% نسبة مئوية)

السنة (1)	حجم الادخارات (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	حجم الادخارات/الناتج المحلي الاجمالي، %نسبة مئوية(4)
2003	1،033،595	29،586،000	3
2004	1،131،434	47،959،000	2
2005	1،537،689	74،533،000	2
2006	1،729،922	95،588،000	1،8
2007	2،643،491	111،455،813	3
2008	4،286،324	157،026،062	2،7
2009	5،517،777	130،942،187	4،2
2010	1،396،305	167،093،204	0،8
2011	1،567،920	223،677،005	0،7
2012	1،894،004	2451،186،418	0،07

المصدر: جمهورية العراق، سنوات مختلفة ، البنك المركزي العراقي، ادخارات القطاع الخاص، ، صفحات متعددة، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

العمود(4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول نفسة.

الامعان الدقيق في الجدول يوضح أن نسبة الادخارات الخاصة في العراق منخفضة جداً، إذ وصلت في احسن حالاتها الى 4.2% عام 2009 ويعود السبب في ذلك لانعدام الاستقرار الامني في العراق وضعف الخدمات التي تقدمها المصارف، فضلاً عن غياب الوعي المصرفي* لدى المدخرين إذ بلغ الوعي المصرفي حوالي 1.07(البنك المركزي العراقي، 28،22:2010)،

ولذلك يفضل اغلب العراقيين اكتناز مدخراتهم في المنازل ليتسنى لهم التصرف فيها في اي وقت يرغبون فيه. ان انخفاض الادخارات يسهم في عدم توفر القروض الكافية للمقترضين لتمويل استثماراتهم في معظم المشروعات سواء الصغيرة ام الكبيرة ، ولذلك يفضل تمويل بعض مشروعات البنية التحتية من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص او ولوج القطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية بمفردة. ان انخفاض الادخارات المحلية في العراق يؤدي الى القاء العبء الاكبر على

الادخارات الحكومية من خلال الانفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية، حيث على مدى عقود من الزمن كانت الاستثمارات في البنية التحتية للعراق تمول وتنفذ من قبل الحكومة العراقية سواء

الوعي المصرفي:- وهو احد المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مدى كفاءة البنوك والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات/ ويحسب من خلال نسبة العملة في التداول/ اجمالي الودائع، فاذا كانت النسبة (اقل من واحد) فهذا يدل على ارتفاع الوعي المصرفي وبالعكس(النسبة1.07 استخرجت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي)، للمزيد من المعلومات انظر: الشمري ،د. مايح شبيب، د. حسن كريم حمزة،2015، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية، الطبعة الاولى ،29، النجف، جامعة الكوفة.

بشكل مباشر أممن خلال الشركات المملوكة للدولة على سبيل المثالفي عام 2009 بلغت استثمارات القطاع العام لما يقرب من 93٪ من اجمالي تكوين رأس المال الثابت (Gunter,2013:15).

3- انخفاض الايرادات غير النفطية

تعد الايرادات احد المكونات الاساسية للموازنات الاتحادية في العراق، وتعتمد الحكومة على مواردها السيادية سواء من الصادرات النفطية امغير النفطية، فضلاً عن إيراداتها الداخلية التي تفرضها على المواطنين بموجب القانون ومن اهمها الضرائب بأنواعها المختلفة، ومن ابرز الملاح الأساسية لاقتصاد العراق انه اقتصاد وحيد الجانب يعتمد على الايرادات النفطية في تمويل النفقات العامة، وعلى سبيل المثال بلغت الايرادات النفطية حوالي 81.15مليار دولار عام 2012 وبنسبة92.24% من مجموع الايرادات الكلية، حيث بلغت الايرادات الاخرى حوالي 18.85 مليار دولار وبنسبة7.76% للسنة نفسها (HannaAnd others,2014:138). ويعد ذلك من ابرز التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العراقي بشكل عام، والاستثمار في البنية التحتية بشكل خاصوبخاصة مع تراجع اسعار النفط العالمية، فعلى سبيل المثال في عام 2009 أدى انخفاض أسعار النفط بنسبة% 33 في إجمالي الإيرادات الكليةالى فرض اجراءات مقيدةعلى النفقات العامة ،اما انتعاش أسعار النفط في عام 2010فان الاستثمارات الحكومية والنفقات نمت بنسبة % 17 لتصل الى حوالي 16.7 مليار دولار ،هذه التغيرات الحادة وغير المتوقعة في الاستثمارات الحكومية لا تؤثر فقطفي تراكم رأس المال في الاجل الطويل وانما تؤدي ايضاً إلى انعدام الكفاءة وانتشار الفساد. حيث انانخفاض أسعار النفط بشكل غير متوقع يؤدي الى تخفيض الانفاق الاستثماريلمعظم استثمارات البنية التحتية في الطرق والكهرباء والمدارس و المستشفيات ، ويتم التخلي عن مشاريع البناء والمياه والصرف الصحي لشهور أو سنوات حتى تتم استعادة الإنفاق الاستثماري في الميزانية المقبلة، وعندما تتم إعادة تشغيل المشاريع السابقة يكتشف أن العمل السابق يجب إعادة بنائه بسبب النهب والتخريب والأضرار البيئية(Gunter:2013,15). تعتمد الكثير من الدول النامية والمتقدمة على تمويل معظم نفقاتها من الإيرادات الضريبية. ولتسليط الضوء على الإيرادات الضريبية في العراق ونسبتها من الإيرادات العامة نستعين بالجدول (5)

جدول(5)

الإيرادات الضريبة والإيرادات العامةللمدة 2003- 2012(مليون دينار، نسبة مئوية%)

السنوات (1)	الايرادالضريبي (2)	الايرادات العامة (3)	%نسبة 3/2 (4)
2003	28695	15985527	0.1
2004	154882	32988850	0.46
2005	465770	404035740	1.1
2006	590727	49055545	1.2
2007	1103377	54964850	2.0
2008	1026029	80641041	1.2
2009	1722515	55243526	3.1
2010	1725080	70178223	2.4
2011	140818	80641041	1.7
2012	2633192	108695043	2.4

المصدر : جمهورية العراق، وزارة المالية،2014، بغداد، من الموقع www.mof.gov.iq

-وزارة المالية،2014، الايرادات الضريبية والايرادات العامة ، بيانات غير منشورة، بغداد، الهيأة العامة للضرائب.

-العمود(4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

إذ يلاحظ من خلال الجدول تدني واضح في نسبة مشاركة الضرائب كأحد مصادر التمويل للموازنات الاتحادية في العراق وقد يرجع السبب الى انعدام الوعي الضريبي لدى المواطنين وانتشار الفساد المالي والاداري، فضلاً عن انعدام الشفافية في القوانين السارية، ولذلك فان الامر يتطلب وقفة جادة من قبل المتختصصين تفعيل النظام الضريبي. فضلاً عن التوعية الاعلامية لذلك بحيث يشعر ومن ثم يتلمس المواطن ان هناك جدوى من دفع الضرائب من خلال تحسن الاوضاع الخدمية التي هي بتماس مباشر مع حياة الناس وبالأخص في مجالات البنية التحتية كالصحة والتعليم والماء والكهرباء والصرف الصحي. وعلى سبيل المثال لا الحصر فان نسبة كبيرة من السكان تحصل على المياه الحلوة من القطاع الخاص وتشترك شهرياً بالمولدات الخاصة من اجل استمرارية التيار الكهربائي، فضلاً عن دخول ابنائهم في مدارس خاصة بحيث انتشرت هاتان الظاهرتان على نطاق واسع في العراق، ولذلك فان هناك جدوى اقتصادية من استحصال بعض الرسوم كضرائب مباشرة ام غير مباشرة من اجل تحسين خدمات البنية التحتية بحيث يشعر المواطن بالرضا من تلك الخدمات، على ان يراعى عدم وجود فساد مالي واداري وتخطيط سليم لهذه الضرائب من خلال توسيع الوعاء الضريبي، بمعنى التوسع الافقي وليس العمودي بزيادة مبلغ الضريبة وذلك لأثاره السلبية على الاقتصاد بصفة عامة والمكلفين بصفة خاصة(Laffer, 2004: 2)، فضلاً عن ان تطوير هذه الخدمات تخفض من نسب البطالة في العراق، وعلى سبيل المثال فان الاستثمار في البنية التحتية يولد في المتوسط 4000-50000 فرصة عمل سواء كانت مباشرة ام غير مباشرة في القطاعات الاقتصاديةكافة(WorldBankGroup,2014:10)، حيث يؤدي ذلك الى تحفيز النمو الاقتصادي.فضلاً عن الاستثمار في البنية التحتية سوف يولد اربعة اضعاف مبلغ الضرائب التي تمول الانفاق الحكومي في المستقبل(CohenAnd others,Without the year:8).

ان الإيرادات الضريبية في العراق منخفضة ولا تشكل سوى نسبة قليلة من الايرادات العامة، فعلى سبيل المثال في عام 2012 بلغت الايرادات النفطية حوالي93.11% من مجموع الايرادات العامة، في حين لم تتعدَ ايرادات الدولة من مصادرها السيادية وبخاصة الضرائب سوى 4.85%، فيما تقاسمت النسبة المتبقية فقرة دخل الفوائد بنسبة 0.04%، وفقرة المنقول من الهيات والشركات العامة(المملوكة للدولة) بنسبة% 2.36، واجور الخدمات الاخرى بنسبة 0.14%(الموازنة الاتحادية، 2013: 26).

4- الفساد:-

تشير تقارير منظمة الشفافية العالمية الى ان العراق يحتل مراتب متقدمة وصلت الى المرتبة 171 من اصل 177 دولة شملت بالتقرير(HannaAnd others,2014:139)،والفساد لا يسهم بزيادةتكلفة الاستثمار في البنية التحتية فقط،وانما يحدد جزئيا حجم ونوع الاستثمار، إذتفضل النفقات الحكومية التي تسهل استخراج مدفوعات غير قانونية لصالح المفسدين،وقد أدى هذا إلى وجود تحيز لصالح بناء مرافق بنية تحتية جديدة بدلا من الإنفاق على صيانة المرافق القائمة، فعلى سبيل المثال أن صيانة الطرق غير مكلفة نسبيا في العراق وذلك لتوافر اغلبية المواد الاولية التي تدخل في الخلطة الاسفلتية في العراق وبخاصة المواد الاولية التي تستخرج او

تشتق من عمليات انتاج النفط الخام، فضلاً عن ان ودرجات الحرارة نادرا ما تنخفض دون الصفر،وبذلك يستبعد السبب الرئيس لتدهور الطريق فضلاً عن انبساط الارض في اجزاء واسعة من العراق مما يسهل عمل المهندسين المتخصصين في مجال الطرق.

يتم تمويل مشروعات البنية التحتية في العراق من قبل الحكومة ولكن بناءها وصيانتها يتم من خلال المقاولينالذين تختارهم الحكومةالاتحادية أو المحلية، فضلاً عن تحويل الاموال المخصصة إلى استخدامات أخرى أو حسابات خاصة،ويتم اختيار شركات البناء عموما على أساس علاقات سياسية أو اسرية وكذلك المقاولين المستعدين لدفع رشاوى وهذا يؤدي إلى وجود تحيز لصالح بناء بنية تحتية جديدة بدلا من الحفاظ على القديم، منها ويؤدي الى توافر فرصأكثرللفساد ،فضلاً عن انخفاض الجودة بسبب استخدام مواد أقل جودة من المواد اللازمة لتلك المحددة في العقود، وهذا يؤدي إلى مزيد من التدهور فيالبنية التحتية الجديدة وبطبيعة الحال فإن الطلب على الاستثمار في البنية التحتية لإعادة بناء البلاد بعد الدمار الذي نتج من ثلاثة عقود من الحروب والحصار يتطلب وقفة جادة من قبل الحكومة لتخطي هذه العقبات.

5- الديون الداخلية والخارجية:

تعد الديون من المحددات الاساسية للاستثمار بصورة عامة وللاستثمار في البنية التحتية بصورة خاصة اذ ان لجوء الحكومة الى تمويل نفقاتها العامة سواء كانت نفقات استثمارية ام استهلاكية من خلال الاقتراض الداخلي والذي يشمل حوالات الخزانة لدى المصارف التجارية، والدين على وزارة المالية(البنك المركزي العراقي، 2010: 68)

يعد الدين الداخلي من ابرز التحديات الداخلية اذ يؤدي ذلك الى ارتفاع معدلات الفائدة والتي تعد بمثابة ارتفاععلى الكلف للمستثمرين، مما يقود الى تثبيط الاستثمار وخلق مزاحمة لاستثمارات القطاع الخاص من قبل القطاع العام حيث ان الكلف الاستثمارية تصبح اكبر من الايرادات التي تتحقق من ذلك الاستثمار. وللوقوف على حجم الديون الداخلية نستعين بالجدول (6)

جدول(6)

حجم الدين الداخلي في العراق للمدة 2003- 2013(مليون دينار، نسبة مئوية)

السنة(1)	حجم الدين الداخلي(2)	معدل التغيير%(3)
2003	5543684	-
2004	6079688	10
2005	6593960	8
2006	5645390	14-
2007	5193705	8-
2008	4455569	14-
2009	8434049	89
2010	91880806	9
2011	7446000	19-
2012	6548000	12-
2013	4658000	29-

المصدر: وزارة التخطيط ، 2010، المجموعة الاحصائية 2008-2009 ،ص 302،بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء.

وزارة التخطيط،2014، المجموعة الاحصائية 2012-2013 ، 284،بغداد. الجهاز المركزي للإحصاء

البنك المركزي العراقي، 2014، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، ص43. ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث

العمود (3)من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

من الجدول(6) نلاحظ ان الديون الداخلية قد تغيرت خلال المدة 2003- 2013 بمعدلات متفاوتة، فنجدها تنمو بمعدلات موجبة تارة وفي حين تتغير بمعدلات سالبة تارةً اخرى، ولذلك نلاحظ ان معدل نمو الديون الداخلية قد وصل الى حوالي 89% عام 2009 بسبب تراجع اسعار النفط العالمية، فاضطرت الحكومة الى الاستدانة من الداخل عن طريق طرح السندات الحكومية او حوالات الخزانة بعد ان رفض البنك المركزي العراقي اقراضها من الاحتياطات التي يمتلكها لتمويل عجز الميزانية، اما عندما تعافت اسعار النفط العالمية وبدأت في الارتفاع فنلاحظ ان نصيب الديون الداخلية قد تراجع وبدأ يحقق معدلات تغير سالبة وصلت الى(- 29) عام 2013، فاسحة بذلك المجال لاستثمارات القطاع الخاص.

وتعد الديون الداخلية اقل خطرا على العراق من الديون الخارجية، ولذلك لأنها ديون تكون تحت السيادة الوطنية وبذلك تتم السيطرة عليها بصورة نسبية اكبر من الديون الخارجية، بالرغم من ان الديون الخارجية تصبح تحت السيطرة الوطنية بعد استلامها من قبل الحكومة، ولكن المشكلة تكمن في خدمة الدين والذييتضمن (القسط + الفائدة) والذي يشكل تهديداً خطيراً للحكومة في حالة تلكؤ الاخيرة في السداد مما يخلق عدم مصداقيتها من جهة ،او رفع معدلات الفائدة على الديون من جهة اخرى.

بلغت ديون العراق الخارجية بعد شطب الديون بنسبة80% من قبل الدول التي شاركت في نادي باريس عام 2010 حوالي 45 مليار دولار. فضلاً عن القروض التي منحت للعراق من قبل الهيات والمؤسسات الدولية، فعلى سبيل المثال بلغت القيمة الاسمية لقرض البنك الدولي للإسكان والتعمير حوالي 605 ملايين دولار، استخدم منها حوالي 250 مليون دولار. وبلغت التزامات المقترض حوالي 238.100 مليون دولار، بمعنى ان خدمة الدين قد تجاوزت المبلغ المستخدم. وان ما تبقى من القرض حوالي 355 مليون دولار(World Bank, 2015:4) مجمدة وغير مستخدمة في حين تحتسب خدمة الدين على اجمالي المبلغ، فضلاً عن القروض التي قدمت لتمويل مشاريع البنية التحتية في قطاعات الكهرباء والماء والتربية بقيمة 500 مليون دولار من قبل مؤسسة التنمية الدولية(وزارة المالية، 2015: 3)، ويرى بعض المتخصصين انه بالرغم من ان مبلغ الديونيشكل حوالي 35% من الناتج المحلي الاجمالي الا انها عدتآمنة(صالح،2012 : 3)، فضلاً عن ان خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يؤكدون على قدرة اي بلد في تحمل الديون من اجل تمويل البنية التحتية والاستثمارات التي تؤدي الى النمو، بشرط عدم تجاوز القيمة الحالية للديون الخارجية مابين35%-50 من الناتج المحلي الاجمالي، وان خدمة الدين يجب ان لا تتجاوز 25%-35 من الايرادات الحكومية(Bhattachary ,Amar ,and other,2012 :20).

ان هذه النسب اعتبرت امنة في ضوء قراءة لمستقبل الصادرات النفطية وارتفاع اسعار النفط العالمية اولاً، وعلى حساب انها سوف توظف في المجالات الانتاجية وخدمات البنية التحتية وبخاصة لقطاع الكهرباء، فاذا كانت الامور تسير في هذا الاتجاه فلا ضرر من ذلك، ولكن الحقائق تشير الى عكس ذلك في ارتفاع نسب الفساد

وانخفاض اسعار النفط العالمية ولذلك يجب الحذر من هكذا خطوات قد تكون غير مدروسة قد تدفع العراق الىالوقوع في فخ المديونية من جهة، وتؤثر في الاستثمارات في البنية التحتية من جهة اخرى، ولذلك تعد المديونية احد التحديات الرئيسة للاستثمار في البنية التحتية.

6- الهجرة الداخلية:

يواجه العراق مشكلة الهجرة الداخلية او النزوح الاجباري بسبب النزاع المدني المسلح او بسبب الحروب، وتشكل الهجرة الداخلية عامل ضغط كبير على متخذي القرارات بصورة عامة والمخططين للبنية التحتية بصورة خاصة، اذ ان المدن التي يتم النزوح اليها تواجه صعوبات كبيرة في ايواء الاعداد الكبيرة من النازحين، حيث بلغ عددهم 198574، و185652، و150324 للسنوات2010، و2011، و2012 على التوالي(المجموعة الاحصائية 2012-2013، 2014: 17)، فضلاً عن عدد النازحين بعد احداث الموصل للمدة من كانون الثاني2014، ولغاية تموز 2015 حيث بلغ عدد النازحين 3171606 فرد، يمثلون 528601 عائلة وبنسبة 87% من محافظات الانبار ونينوى و صلاح الدين(وزارة الهجرة والمهجرين، 2015، 2)، مما يضطر اصحاب القرار في المحافظات التي تم النزوح اليها الى تسكينهم في المدارس والاماكن العامة، وهذا يسبب خللاً كبيراً في البينة التحتية للتربية والتعليم اذ لا توجد حلول جذرية في الاجل القصير لهؤلاء النازحين، فضلاً عن النقص في اعداد المدارس، كما يتطلب من جميع المؤسسات الخدمية الاخرى تقديم خدمات إضافية تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات وبخاصة المؤسسات الصحية من جهة، وانعدام الرغبة في العودة الى اماكن سكناهم عند تحسن الاوضاع الامنية من جهة اخرى، وبخاصة العوائل التي تنزح من القرى والارياف البعيدة عن مراكز الاقضية والنواحي لانهم تعايشوا مع خدمات جديدة قد تكون غير متوافرة لديهم سابقا.كل هذه الامور تتطلب المزيد من الانفاق الاستثماري في البنية التحتية وقد تكون هذه الاموال غير متوافرة اصلاً، او قد تكون قد خصصت لأغراض اخرى مما يخلق نوعاً من الارباك قد يؤدي الى عرقلة عملية النمو الاقتصادي بدلاً من تقدمها.

7- الانظمة والقوانين :

تعد القيود المالية وغير المالية بمثابة الحواجز التي تحول دون جذب المستثمرين الاجانب او تشجيع المستثمرين المحليين على المدى الطويل لتمويل مشروعات البنية التحتية سواء القائم منها ام المستحدث، ولذلك يتطلب الامر معالجة مجموعة متنوعة من القيود غير المالية مثل التسعير، والتنظيم، وغياب المنافسة، فضلاً عن التأثير الناجم من ضعف الممارسات الحكومية في مجالات النزاعات المتعلقة بالعقود، والملكية، والقواعد التي تحكم إعادة رؤوس الأموال، والتي تؤثر على استعداد القطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية حيث لا يقل ذلك شأناً عن المخاطر الخارجية، فضلاً عن المخاطر غير المتوقعة بما في ذلك المخاطر المالية، واسعار صرف العملة المحلية تجاه العملات الاخرى وانخفاض قوتها الشرائية بسبب التضخم ، ومخاطر العملية السياسية، وغياب الدور الفاعل لأسواق المال.

8- **المخاطر الخارجية:**

تعد المخاطر الخارجية احد اهم المخاطر التي تواجه الاستثمار في البنية التحتية للعراق، وبخاصة انخفاض اسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير في موارد الميزانيات الاتحادية مما يضطر الحكومة الى تخفيض الانفاق الاستثماري لهذا القطاع الحيوي، فضلا عن سياسات دول الجوار وبخاصة فيما يتعلق بالسياسة المائية إذ تشكل تحدياً خطيراً وذلك بسبب الاستخدامات الكثيرة للمياه في القطاعات الاقتصادية والخدمية كافة وبخاصة في توليد الطاقة

الكهربائية وحقن الابار النفطية لأغراض انتاجية ،واهمية الماء الكبيرة للكائنات الحية كافة وبخاصة الانسان ،فضلاً عن التلوث الناجم من مصادر المياه بسبب انشاء محطات توليد الطاقة.

9-الاضرار الناجمة عن الحروب والنزاعات المدنية المسلحة:

تعد الحروب احدى وسائل التدمير لطرفي النزاع المسلح، ولكن الحرب في العراق ذات خصوصية خصوصاً بعد عام 2003، وكما هو معروف ان الحرب قد طالت جميع مرافق العراق سواء الانتاجية ام الخدمية تارةً بالاستهداف المباشر، وتارةً اخرى من خلال السماح لضعفاء النفوس بالسلب والنهب لجميع هذه المرافق وتحت مراقبة قوات التحالف. ومما زاد الامور سوءاً النزاع المدني المسلح الذي حصل بعد ان فقدت بعض القطاعات العسكرية للتحالف السيطرة على بعض المدن في المحافظات الساخنة، مما ولد المجموعات الارهابية التي تمادت في عمليات التخريب والتفجير، التي وقع ضحيتها السكان ومرافق البنية التحتية.

جدول(7)

الاضرار المادية التي لحقت بالمحافظات والوزارات العراقية للمدة 2007- 2012(دينار، نسبة مئوية)

المحافظة (1)	المبلغ (2)	النسبة العمود(1) الى اجمالي المبلغ %(3)	الوزارة (4)	المبلغ (5)	النسبة العمود(5) الى اجمالي المبلغ %(6)
النجف الاشرف	15538504000	31.81	الاتصالات	987696042274	30.85
البصرة	1467429260	31	النقل	873770541522	27.29
صلاح الدين	3275917000	6.92	الاعمار والاسكان	729928510450	22.79
الانبار	3108299000	6.56	التعليم العالي والبحث العلمي	449631957670	14
القادسية	251526000	5.3	الصحة	39816078198	1.24
نينوى	2126093000	4.49	الكهرباء	39184775449	1.22
ذي قار	1890000000	3.99	التربية	36294317864	1.13
كربلاء المقدسة	176608684	3.73	الموارد المائية	32581860647	1.01
بابل	1533175000	3.2	البلديات والاشغال العامة	12599503394	0.39
المثنى	664635000	1.4	-	-	-
كركوك	584889432	1.23	-	-	-
واسط	24623000	0.51	-	-	-
ديالى	229649715	0.48	-	-	-
بغداد	146687000	0.31	-	-	-
ميسان	86474000	0.18	-	-	-

المجموع	**47357244091**	**100**	**المجموع**	**3201503587465**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط ،2014، المجموعة الاحصائية 2012-2013، ص1-2 ، بغداد، ، الجهاز المركزي للإحصاء.

- العمودان (3،6) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

- ملاحظة: البيانات قبل 2007 لم تتوفر من قبل المصدر.

يلاحظ من خلال الجدول(7) ان محافظة النجف، والبصرة، والانبار، ونينوى، والقادسية، قد تصدرت الجدول، بمعنى انها تعرضت اكثر من غيرها الى العمليات العسكرية التي طالت جميع مرافقها الحيوية، وبخاصة مرافق البنية التحتية. فضلاً عن ان الحرب وما رافقها من نزاعات طالت الخدمات التي تقدمها الوزارات، إذ جاءت وزارة الاتصالات، والنقل، والاسكان والاعمار، والتعليم العالي، بأعلى النسب فيما تشاركت الوزارات الخدمية الاخرى بالنسبة المتبقية.يدرك المتفحص الدقيق للجدول(7) حجم التحدي الذي تخلفه الحروب والنزاعات المدنية المسلحة على البنية التحتية في العراق، وبخاصة في مجال تمويل الاضرار التي لحقت بها.

تتركز واردات الدولة على الايرادات النفطية، وهذه الايرادات متذبذبة من سنة الى اخرى، فضلاً عن ان الدولة من خلال موازناتها الاتحادية قد خصصت بعض المبالغ كمصروفات للطوارئ وذلك من اجل تلبية النفقات غير المدرجة في الموازنة الاتحادية، فعلى سبيل المثال خصصت الدولة حوالي 1213.905 مليار دينار كنفقات طوارئ لعام 2009، فيما خصصت 9.565 مليار دينار عام 2010 للغرضنفسه(الموازنة الاتحادية، 2010، 2011: 34، 20)، وقد جاء التخفيض في المبلغ بسبب الظروف الاقتصادية والامنية التي مر بها العراق، وهنا يبرز التحدي الكبير فبدلاً ان تخصص هذه المبالغ لغرض معالجة النفقات غير المتوقعة من الاثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تضرب البلدان بدون سابق انذار، فان الحكومة قد خصصت مبالغ طائلة لمعالجة اثار الحروب والنزاعات المدنية المسلحة، وقد تجاوزت في كثير من الاحيان المبالغ المخصصة للطوارئ، فضلاً عن المبالغ التي تخصص الى النازحين سواء في الدخل ام في الخارج، وكل هذه الامور تنعكس في النهاية على مستوى الجودة التي تقدمها مرافق البنية التحتية والتي تؤثر بشكل كبير في مستوى رفاهية المواطنين التي تعكسها هذه الخدمات.

10- **الضعف المؤسسي:**

تعد المؤسسات احد اهم المكونات الاساسية في العراق بصورة خاصة والعالم بصورة عامة، حيث ان قوة هذه المؤسسات او ضعفها يؤثر بشكل كبير في عملية الاستثمار بشكل عام والاستثمار في البنية التحتية بشكل خاص، بل يؤثر بشكل فاعل في هياكل الدولة ومنشاتها الحيوية كافة بوصفها احد المرتكزات الاساسية لعملية النمو الاقتصادي في العراق.

تسلط الدولة ودكتاتوريتها على جميع مفاصل الحياة ولد معه مؤسسات بحثية وانتاجية وخدمية وقانونية ضعيفة وبخاصة في بداية حقبة الثمانينات من القرن العشرين، وذلك لاعتماد الدولة على جهات دولية معينة دون غيرها مغلبه بذلك الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، فضلاً عن اعتمادها على الكوادر الموالية لها في الداخل، ومتجاهلة بذلك الانفتاح المتوازن مع دول العالمكافة او الانفتاح على الكوادر المحلية الاخرى ذات الخبرات المتنوعة، مما اضطر الكثير من الكوادر والعقول الى الهجرة للخارج وقد احتضنتهم المؤسسات البحثية الاجنبية واصبحوا فيما بعد اركان اساسية ومهمة في هذه المراكز، فضلاً عن ترهل مشاريع القطاع العام وضعفها واعتمادها

وبشكل كبير على ايرادات الدولة من تصدير النفط الخام سواء كانت هذه المشاريع رابحة ام خاسرة، مع فقدان عملية المبادرة والتجديد لهذه المؤسسات خشية التصادم مع المتنفذين في الدولة او ضرب مصالهم، مما انعكس ذلك على ضعف المعلومات المقدمة من قبل الكوادر غير المتخصصة في مرافق هذه المشروعات وعدم دقتها، مما ولد معه قرارات ضعيفة وهزيلة قادت في اغلب الاحيان الى نتائج غير ايجابية.

لذا يفترض ان تراس الكوادر المتخصصة من التكنوقراط هرم المشروعات الانتاجية والخدمية لكي تعود اهميتها ودورها الحيوي في الاقتصاد العراقي مما يتيح معه تخطي عقبة الضعف المؤسسي الذي يعد الاخطر على استثمارات البنية التحتية في العراق.

11- ادارة السياسة المالية:

للسياسة المالية دور فاعل في الاستقرار الاقتصادي للعراق، ولكن ادارة السياسة المالية بالنهج الحالي وبالأخص تأخير الموازنات من خلال مركزية القرار، جعلت عملية اعداد الموازنات الاتحادية واقرارها وتنفيذها عملية طويلة ومعقدة بسبب الاجراءات والمراحل التي تمر بها والتي غالباً ما تؤدي الى تأخير اقرار الموازنة الاتحادية، ومن ثم تأخير صرف النفقات الاستثمارية المخصصة لقطاعات البنية التحتية والتي تحتاج الى فترة طويلة نسبياً مقارنةً ببعض المشروعات الانتاجية او الخدمية الاخرى ، فضلاً عن منع وحدات الانفاق من انفاق كل مخصصاتها في التوقيت المناسبوذلك لتأخر وصول الموازنات في الاوقات المناسبة الى الوزارات المعنية، مما يسبب ارباك كبير لعمل مشروعات البنية التحتية والذي ينعكس اثره على الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات.

12- سلامة القرارات الاستثمارية:

تعدسلامة القرارات الاستثمارية احد التحديات التي تواجه المشروعات الاستثمارية في العراق، اذ ان دوافع القرارات الاستثمارية في العراق تتسم بالكثير من الغموض ويشوبها عدم الدقة لخضوعها الى العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، مما يجعل القرارات اكثر خطورة لكونها قرارات يترتب عليها اعباء وتكاليف متعددة.

الاستنتاجات

1- انخفاض اسعار النفط بعد الازمة العالمية عام 2008 اثر وبشكل كبير على الاستثمارات في البنية التحتية في العراق من خلال تخفيض الانفاق الاستثماري، فضلاً عن تراجع الخدمات في الكثير من مرافق البنية التحتية اثرت على الاداء النوعي والكمي للخدمات التي تقدمها تلك المشروعات.

2- انعدام الرقابة في عملية اعادة بناء واعمار البنية التحتية ولد معه بنية تحتية جديدة ولكنها غير كفوءة، الامر الذي ادى ضياع الاموال المستثمرة ودخولها في جيوب الفاسدين من دون مقابل مما ادى الى ضياع الكثير من الاموال المستثمرة.

3- عدم وجود وصف دقيق لمشروعات البنية التحتية في العراق، ادى الى غياب الاستثمار الاجنبي والمحلي في هذه المشاريع، فضلاً عن نقص الشفافية من قبل مقدمي العطاءات اسهم في تردي الخدمات المقدمة مما انعكس بآثار سلبية على مفاصل الاقتصاد الوطني.

4- عدم التناغم بين مشاريع البنية التحتية ولد معه بنية تحتية ضعيفة، مما اثر بعد ذلك على اداء المشروعات الانتاجية والخدمية، وبخاصة وان بعض مشروعات البنية التحتية تسهم في تقديم خدماتها بصورة غير مباشرة لهذه المشروعاتمثل الطاقة الكهربائية والمياه، مما قاد الى تلكؤ هذه المشروعات وتراجع ادائها الاقتصادي .

5- انعدام الرؤية المستقبلية للاستثمار في البنية التحتية، وذلك من خلال تجاهل سلم الاولويات لهذه المشروعات، وتركيز عملية الاستثمار الاجنبي في جولات التراخيص، فضلاً عن غياب المحاكم المتخصصة في النزاعات التجارية الدولية.

التوصيات

1- عدم الاعتماد على مصدر واحد لتمويل مشروعات البنية التحتية، وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل واستثمار كافة مرافق البنية التحتية وجعلها تعمل وفق مبدأ الكلفة/ الربح ، مما يؤدي الى رفع كفاءتها، فضلاً عن قدرتها على جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية.

2- تفعيل دور المؤسسات الرقابية بمختلف انواعها سواء الحكومية ام المدنية، وذلك من اجل تشخيص الاخطاء ومعالجتها بالطرق الصحيحة ومعاقبة المقصرين والفاسدين وتحويلهم للقضاء، فضلاً عن استرجاع الاموال المسروقة كافةمن قبلهم سواء كانت في الداخل ام في الخارج من خلال القنوات الدبلوماسية لسفارتنا في الخارج او عن طريق الانتربول(الشرطة الدولية).

3- ايجاد قاعدة بيانات دقيقة لجميع مرافق البنية التحتية القائمة ام المراد تطويرها او استحداثها في العراق، على ان تكون البيانات محدثة بصورة دورية كأن تكون سنوية، ليتسنى للمستثمر الولوج في هذه المشروعات، فضلا عن استخدام نظام النافذة الواحدة.

4- استحداث هيئة خاصة للأشراف على مشروعات البنية التحتية في العراق مكونة من المختصين(التكنوقراط) ومن كافة الاختصاصات، بحيث تراعي هذه الهيئة الكفاءات في كل محافظة، باعتبارهم ممثلين حقيقين للواقع الفعلي فيها، مع مراعات سلم الاولويات في تنفيذ المشروعات وفقاً لمصلحة العراق ككل وليس على اساس سياسي او طائفي.

5- اعداد دراسات متخصصة عن حاجة العراق المستقبلية لمشروعات البنية التحتية تتناغم مع القوانين الاستثمارية وحاجة العراق، مع مراعات تطوير تلك القوانين بما يتلائم مع هذه المشروعات مع مراعات امن وسيادة العراق، فضلاً عن الانفتاح على العالم من خلال دراسة وتحليل المشروعات التي نفذتها تلك الدول سواء باستخدام التمويل المحلي ام الاجنبي مع مراعات كافة الظروف الاقتصادية والتكنولوجية التي تتلاءم مع الواقع الفعلي للعراق.

المصادر

1- الامين، عبد الوهاب، 2002، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى، الاردن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

2- داغر، د. محمود محمد، علي محمد علي، 2010، الانفاق العام على مشرعات البنية التحتية واثره على النمو الاقتصادي في ليبيا(منهج السببية) ،العدد51، مجلة بحوث اقتصادية عربية.

3- زكي، د. رمزي، 1998، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل الاخطر مشكلات الرسمالية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة.

4- زيني، د. محمد علي، 2009، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، بغداد، دار الملاك للفنون والآداب والنشر.

5- ساموبلسون، بول.أ. ويليام، د. نوردهاوس،2000، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الاولى، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع.

6- شندي، د. اديب قاسم، 2011، الاقتصاد العراقي الى اين، الطبعة الاولى، النجف الاشرف، دار المواهب للطباعة.

7- الشمري، د. مايح شبيب، د. حسن كريم، 2015، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية، الطبعة الاولى، النجف، جامعة الكوفة.

8- صالح .د. مظهر محمد،2010، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بغداد، بيت الحكمة.

9- العبيدي، د. سيلان جبران، 2002، تمويل التعليم في ظل العولمة، اليمن، الامانة العامة للمجلس الاعلى لتخطيط التعليم.

10- الهيتي، مازن عبد الرحمن، 2011، دور البنية الاساسية في النشاط الاقتصادي لمدينة هيت(الماء- الكهرباء)، العدد 2، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية.

11- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ابو ظبي، دار الفجر.

12- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ابو ظبي، دار الفجر.

13- البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية 2010، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

14- البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية 2012، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

15- البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية 2013، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

16- جمهورية العراق، وزارة المالية،2007، الموازنة الاتحادية للعراق ، دائرة الموازنة.

17- جمهورية العراق، وزارة المالية2010،، الموازنة الاتحادية للعراق ،دائرة الموازنة.

18- جمهورية العراق، وزارة المالية،2011، الموازنة الاتحادية للعراق ، دائرة الموازنة.

19- جمهورية العراق، وزارة المالية،2012، الموازنة الاتحادية للعراق دائرة الموازنة.

20- جمهورية العراق، وزارة المالية،2013، الموازنة الاتحادية للعراق دائرة الموازنة.

21- جمهورية العراق، وزارة التخطيط،2009، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 208، بغداد، وزارة التخطيط وبيت الحكمة.

22- جمهورية العراق، وزارة التخطيط،2006، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2005، بغداد، دائرة التخطيط الاقتصادي.

23- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،2009، خطة التنمية الوطنية 2010- 2014،بغداد، وزارة التخطيط.

24- جمهورية العراق، وزارة المالية،2013، احصاءات الضرائب في العراق، بيانات غير منشورة ، بغداد، الهيئة العامة للضرائب.

25- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2007، المجموعة الاحصائية السنوية 2005-2006، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء.

26- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2010، المجموعة الاحصائية السنوية 2008-2009، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء.

27- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2012، المجموعة الاحصائية السنوية 2010-2011، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء.

28- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2014، المجموعة الاحصائية السنوية 2012-2013 ، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء.

29- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، 2003،اعادة اعمار العراق، الرؤية العربية لتحديات المرحلة الانتقالية، نيويورك، الامم المتحدة.

30- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ابو ظبي، دار الفجر.

31-Arvanitidis, Paschalis, and other ,2007,detrmention of economic growth, the view of expert ,discussion paper series, zool ,grace.

32- Barro,Robeit.j,1984, Macro- Economies ,fourth edition ,U.S.A ,honwil and sons ,Inc.

33-Burk, A,Arleigh,2006, Iraqi economic reconstruction and development, U.S. A, Washington, center for strategic and international studies.

34-- Chong ,saphia, and other,2010,Financing Infrastructure: A spectrum of country approaches, bulletin.

35-Gunter ,D. Frankr,2013, challenges Financing the reconstruction of Iraq, Lehigh university.

36-Hanna,Ghassan,F, 2014, Foreign direct investment in post- conflict counties, the case of Iraq's oil and electricity sectors, international journal of energy economies and policy,vol.4,NO2.

37- Kumo,Walassal,2012, Infrastructure Investment and economic growth, swath Africa: A granger cause and growth, African Development.

37-Laffer,B.Arther,2004,The Laffer curve :paste, present, and future, Washington ,institute rou economic policy studie.

38- OIC economics of outlook 2012,organation of Islamic cooperation , turkey ,statistical economics and social research and training.

39-Public spending on education 2015,total(%of government expenditure)

40-World Investment report, 2006, FDI policies for Development National and International Economies Implication for Development , New York and Geneva ,United Nation ,

41-World Investment report , ,2012, FDI policies for Development National and International Economies Implication for Development , New York and Geneva,United Nation.

42-World Investment report , 2014, FDI policies for Development National and International Economies Implication for Development , New York and Geneva, United Nation.

43- صالح، د. مظهر محمد، 2012،جدلية البنية التحتية في العراق: التمويل والضمانات، من الموقع .WWW.cbi.iq